لانه يجب لصفة الصفة ما وجب للصفة الاولى من الاتصاف بالصفات الوجودية ثم هكذا الى ما لا نهاية
له وذلك لا يعقل ومن هنا تُعرَف استحالة قيام الصفة بالصفة وان قبول الاتصاف بالصفات الوجودية
ولوازمها من خواص الذوات لا مشاركة بينها وبين الصفات في ذلك وانما خصصنا البرهان بالصفات الوجودية
ولوازمها لانها هي التي تقوم بموصوفها ويلزم فيها دخول ما لا نهاية له في الوجود اما الصفات النفسية
فهي راجعة الى حقيقة موصوفها ولا تسلسل لها واما الصفات السلبية فلا وجود لمعانيها في الخارج فلا يلزم
من تقدير تسلسلها دخول ما لا نهاية له في الوجود ولهذا كان الاتصاف بهذين النوعين مشتركا بين الذوات
والصفات ولهذا توصف الذات العلية وصفات المعاني القايمة بها بالوجود والقدم والبقا والمخالفة للحوادث
والوحدانية واما برهان الجزء الثاني فواضح لا يحتاج الى بيان وبالله التوفيق ص ويجب له تعالى الوحدانية
اي لا مثل له في ذاته ولا في صفة من صفاته ولا موثر معه في فعل من الافعال اذ لو كان معه مثل او موثر لما كان
واجب الوجود لاحتياجه حينئذ الى من يخصصه بما يمتاز به عما يماثله عموما او خصوصا وذلك يستلزم
الحدوث والعجز عن كل ممكن ش لا شك ان وجود المثل له تعالى يستلزم ان يكون كل واحد من المثلين حادثا
جايزا ويمتنع ان يكون كل واحد منهما قديما واجبا وبرهان ذلك ان المثلين لما استحال ان يكون احدهما عين
الاخر لزم ان يمتاز احدهما عن الاخر وتمييزه لا يمكن ان يكون بالذاتيات الواجبات لوجوب اشتراك
المثلين في جميعها فتعين ان يكون بعرضيٍ جايز اختص به احدهما عن الاخر مع جواز ان يكون لصاحبه مثله اذ كل
ما اتصف به احد المثلين من الجايزات فانه يجوز ان يتصف مماثله به وكل جايز فوجوده لا يكون الا حادثا وكل
من المثلين ملازم لهذا العرض الذي يميزه عن صاحبه فتعين ان يكون هو ايضا حادثا لان ملازم الحادث
حادث والحدوث ينافي الالوهية لما عرفت في برهان قدم الاله وبقايه وايضا ذلك العرض اما ان يكون كمالا فقد
فات الاخر وفوت الكمال نقص فيلزم ان يكون كل واحد منهما ناقصا في ذاته وهو محال وان كان ذلك العرض
نقصا لزم ايضا اتصاف الاله بالنقص من اول وهو ظاهر الاستحالة وايضا تعدد الاله اما ان يكون
بتعدد خاص متناهٍ فيلزم افتقاره الى مخصص فيكون حادثا واما ان يكون بعدد لا نهاية له فيلزم
دخول ما لا نهاية له في الوجود وهو ظاهر الاستحالة وايضا يلزم ان يكون كل واحد منهما عاجزا عن كل
ممكن لمساواتها في الامكان والحدوث لساير الحوادث التي قد عرف بالضرورة عجزها عن ايجاد الاجرام
واعدامها ويلزم ايضا عجز المثلين الالوهية من جهة التمانع بين ارادتيهما وقدرتيهما سوا اتفقا على ممكن

واحد

بالارتباط ويقال له ايضا واحد بالتركيب فالاول كالماء المملوء مثلا فهذا واحد بالاتصال ولو اطلقت على القطعة منه اسم الما لصح والثاني كالانسان فانه واحد بالارتباط اذ لا يطلق على يده مثلا انسان بخلاف الواحد بالاتصال وكذلك الواحد بالعرض ينقسم الى واحد بالمحمول وواحد بالموضوع فالاول كالقطن والثلج والعاج بياض فالثلج وبعد يثير واحد بالمحمول والثاني كالكاتب اذا حمل عليه زيد وعمرو وخالد مثلا وح فالمجموع ثمانية وهذا تقسيم للواحد بحسب اطلاق اللغة وعرف البيضاوي اي في الطوالع الواحد بانه ما لا ينقسم الى اجزا متساوية تشمل ما لا ينقسم اصلا او الى اجزا غير متساوية وعرفه الامام في الارشاد بانه الشي الذي لا يقبل القسمة والواجب علينا اثبات انه الواحد الحقيقي الذي لا مثل له انتهى قرره مدرس قرر حفظه الله تعالى وجه الحصر فيما ذكر فقال الدليل لحصر الواحد في الاقسام المذكورة اما ان لا يقبل القسمة اولا الاول الواحد الحقيقي والثاني اما ان لا يصدق على كثيرين اولا الاول الواحد بالتشخص وهو قسمان واحد بالاتصال واحد بالارتباط والثاني

فتعين ان يكون العرض الذي امتاز به كل من المثلين عن الاخر حادثا

واحدا او اختلفا اما ان اختلفا فظاهر واما ان اتفقا على ممكن واحدا او اختلفا اما ان اختلفا
فظاهر واما ان اتفقا فلان لكل ممكن وجودا واحدا فيستحيل ان تنفذ فيه ارادتان وقدرتان والا
لزم انقسام ما لا ينقسم او تحصيل الحاصل فلا بد اذن من عجز احدى القدرتين واحدى الارادتين
ويلزم منه عجز الاخر لما انعقد بينهما من المماثلة هذا كله في المثل الحقيقي العام واما اذا فرض المثل
خاصا في بعض الصفات كالقدرة والارادة مثلا فانه يلزم الحدوث ايضا لكل من المثلين لان كل
واحدة من الصفتين المتماثلتين تحتاج الى مخصص يخصصها بالمحل الذي وجدت فيه لقبول كل
واحد منهما حينيذ المحلين فيلزم ان تكون كل واحد منهما لا يمكن ان يعرا عن هذه الصفة
الحادثة او ضدها ولا يكون ذلك الضد الا حادثا فيلزم ان يكون كل من الموصوفين حادثا وذلك
ينافي ما ثبت للاله من وجوب الوجود ويلزم حينيذ العجز ايضا لاجل الحدوث والتمانع ان فرض
المثل في القدرة والارادة فقولنا ولا موثر معه في فعل من الافعال هو من باب عطف الخاص على
العام لان وجود الموثر معه تعالى يرجع الى وجود المثل له تعالى في بعض صفاته وهو القدرة والارادة
فلو وجدت صفة في حادث يتاتى بها الايجاد والاعدام لكانت مماثلة لقدرة البارى تبارك
وتعالى فتكون حادثة لاحتياجها الى مخصص خصصها بالذات العلية وخصصها بعموم التعلق عن
نظيرتها وحدوث الصفة يستلزم حدوث موصوفها وذلك يستلزم حدوث الذات
العلية تعالى الله عن ذلك فان قيل تاتي الايجاد والاعدام على وفق ارادة القادر وعلمه هو
حقيقة القدرة الازلية ولا مثل له في ذلك لان الايجاد والاعدام اللذين يدعيان لبعض القوى
الحادثة ليسا من حقيقة تلك القوى الحادثة بل هي عرض لها بجعل الله تعالى لها ذلك فهي
توثر على وفق ارادة الله تعالى وعلمه لا على وفق ارادة موصوفها وعلمه فالجواب
ان تاتي التاثير اذا كان عرضا لقدرة القوة الحادثة فانه يلزم ان لا يرد على هذه القوة على
حيالها لانه حال والاحوال لا يمكن ان تفعل على حيالها فلا بد من خلق صفة معنى وجودية
في هذه القوة الحادثة تكون علة لما عرض لها من تاتي الايجاد لها والاعدام ويلزم عليه
قيام العرض بالعرض والتسلسل لنقل الكلام الى ذلك العرض هل ايجابه للتاثير ذاتي فلا توقف بعد
وجوده على ارادة او هو عرضي فيحتاج الى عرض اخر موجب له الايجاد للتاثير وهلم جرا

جايزة الوجود حادثة عادمة لذلك من الموجد وكل واحد منهما

الثاني

Copyright © King Saud University